

الترار ٢٦٣٦ (الدورة ٦٥)

الاستراتيجية الانمائية الدولية للتمد
الام المتددة الانمائي الثاني

ان الجمعية العامة ،

- ١ - تحلن بدء الحق الانمائي الثاني للام المتددة في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٧١ ؛
- ٢ - وتتد للحق الاستراتيجي الانمائية الدولية التالية :

ألسد ديابهة

(١) على عتبة السبعينات ، تكرر المحومات نفسها من يد للأمدخ الاساسية التسي اودعت ميثاق الام المتددة منذ خمس وعشرين سنة بة ايزاد اروفيسود غيها الاستقرار والرفاه وتأمين مستوى معيشة ادنى يتفتر والرماة الانسانية عن اريز تقيق التقد و الانماء في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي .

(٢) نان بدء تمد الام المتددة الانمائي الاول سنة ١٩٦١ يمثل جهدا رئيسيا على نالو عالمي لتجسيد هذا التصهد الرسمي . وقد استمرت من ذلك الوقت المماولات الرامية الى اتخاذ تدابير ممددة لبناء مؤسسات جديدة للتعاون الدولي واستخدامها في هذا الفرر .

(٣) ومع ذلك ، نان مستوى معيشة ملايين لاعد لها من البشر في الجزء المتنامي من العالم لا يزال مندقفا الى حد يدعو الى الرثاء . ولا يزال هؤلاء الناس ، في كثير من الحالات ، منتقيرين الى الذداء الثاني والى التحليم والى العمل ، كما تموزهم اشياء اخرن كثيرة من ضرورات المعياة . وبينما يرضى جزء من العالم في رقد عمائم بل وفي ببعوعة من الحيش ، فان الكثيرين في جزءه الأبر يناسون الفقر المدقع ؛ والواقع ان هذا الفرق بينهما مستر في الاتساع . وقد ساءت هذه الحالة المؤسسة في تشديد التوترالسي .

(٤) وطنينا ان لا ندع ما تشهده ايامنا هذه من اسباب تثبيط العزائم وخيبة الآمال تفشي على ايسارنا او تنقف في وجه الدامو الحق في وضع الاعداف الانمائية . ان الشباب في كل مكان في غليان ، وينبغي ان تشهد السبعينات محاولة الى الامام في ثقالة الرثاء والسعادة ليس للجيل الحاضر فقط بل وللأجيال القادمة ايها .

(٥) ان نجام النشآت الانمائية الدولية يتوقف في جانب بير منه على تومن العالسة الدولية بصفة عامة وهو يتوقف بصفة خاصة على التتدم الملموس ونوع السلاج الحام التامل في ال مراتبة دولية فدالة ، وعلى القضاء على الاستعمار والتمييز العنصري والفصل العنصري وانهاء

التلال اتاليم الدول ، ااية دول ، وعلى المل على تـ قير المساواة بين كل افراد المتمع فـ في
المتون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . والتقدم نحو نزع السلاح العام الامل فـ ليق
بأن يقن عن موارد انماية كبيرة يمكن استءادها في اغراض الانماء الاقتصادية والاجتماعي ، ولا سيما
انماء البلدان المتنامية . لذلك لابد من قيام صلة وثيقة بين ' عقد الامم المتحدة الانماي الثاني ' ،
وبين ' عقد نزع السلاح ' .

(٦) والدومات تؤند من جديد ، اقتناعا منها بأن الانماء هو االم سبيل يؤدي الى السلم
والعدل ، تميمها المشترك الذي لا محيد عنه على ان تسعى الى ايجاد ناهم للتعاون الدولي
افضل من ذي قبل ، وان شرفه الية يمكن بواساطه القضاء على الفوارق الساعدة في العالم ونخالة الرضاء
للبيع .

(٧) وينبغي ان يكون الهدف النهائي للانماء احداث تـ من مستمر في رفاه الفرد واغداد
المنافع على البيع . اما اذا كانت الامتيازات المفراة وحالات الشراء الفاسد والعالم الاجتماعي
الفاذ نائمة ، فان الانماء لا يكون قد حقق غرضه الاساسي . وهذا يقتضي وجود استراتيجيية
انماية مالمية مبنية على المل المشترك المركز تنوم به البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية
في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية : في الصناعة والزراعة ، في التجارة والتصويل ،
في المالة والتليم ، في الصحة والاسكان ، في العلم والتقنية .

(٨) وينبغي للمتمع الدولي ان ينهر لمواهبه تدريجات هذا المصروما فيه من فرد لم
يسير لها مثيل يتيحها العلم والتقنية ، وذلك لكي يتسنى للبلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية
ان تشارك بالعدل في ثمار التقدم العلمي والتقني ، مما يسهم في التصويل بالانماء الاقتصادي في
جميع انحاء العالم .

(٩) وينبغي ان يكون التعاون الدولي في سبيل الانماء على نسبة المشكلة نفسها . اما
المنافع الرمزية البرزعية يمن بها من وقت الى آخر بفتور نفس ، فهي لا تنفي مهما يكن من عسـن
نية اسبابها .

(١٠) ومهمة تـ تميز التقدم الاقتصادي والاجتماعي هو المسؤولية المشتركة التي يتقاسمها
المتمع الدولي كله . وهي ايضا عملية تتيج للعالم كله ان يشارك في المنافع التي تـ فيها البلدان
المتنامية من البلدان المتقدمة النمو . ومن حمز كل دولة بل من واجبها ان تنمي موارد ها البشرية
والمادية ، فغير ان جهود ها لا تؤتسي كل ثمارها الا اذا سبها عمل دولي فعال .

(١١) والمسؤولية الاولى عن انماء البلدان المتنامية تقع على عاتقها هي ، كما ان ذلك
ميثاق الجزائر (١) ؛ ولكن جهود ها مهما عاست ، فانها لن تنفي لتمكينها من بلوغ الغايات الانماية
المرجوة بالسرعة التي يجب ان تبلغها بها ما لم تساعد ها البلدان المتقدمة

(١) اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، الدورة الثانية ، المجلد الاول والتصويبان
٣١ والاضافتان ٢١ ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع :
E.68.II.D.14) ص ٤٣١ .

النمو بزيادة الموارد المالية التي تتبعها لها واتباع السياسات الاقتصادية والتجارية التي تكون أكثر ملاءمة لاحتياجاتها .

(١٢) تعلن الحكومات العقد الثامن من هذا القرن ' عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ' ، وتؤالي على نفسها ، منفردة ومجتمعة ، ان تطبيق سياسات ترمي الى ايجاد نظام اقتصادى واجتماعي عالمي ارشد واعدل ، يكون فيه تكافؤ الفرع من حق الامم بمقدار ما هو من حق الافراد في الأمة الواحدة . وهي تأخذ بخايات هذا العقد واهدافه وتقرر اتخاذ التدابير اللازمة لتحويلها الى عقائق واقعة . وفي النبذات التالية بيان لتلك الخايات وهذه التدابير .

باء - الخايات والأهداف

(١٣) يجب ان يبلغ متوسط المعدل السنوى لنمو الانتاج الاجمالي للبلدان المتنامية مجتمعة ، خلال عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، ٦ في المائة على الاقل ، مع امكان بلوغ معدل اعلى من هذا في النصف الثاني من العقد بعداد مقداره بعد اجراء دراسة شاملة في اواسط العقد . وفي هذا الهدف والاهداف المتفرعة منه دلالة عامة على مدى الجهود المتلاقية التي يجب بذلها خلال العقد على المستويين القومي والدولي ؛ ويكون كل بلد من البلدان المتنامية هو المستول عن تعديد هدف النمو الذى ينشده وذلك في ضوء ظروفه الخاصة به .

(١٤) يجب ان يبلغ متوسط معدل النمو السنوى لنصيب الفرد من الانتاج الاجمالي في البلدان المتنامية في مجموعها ، خلال العقد حوالي ٣ر٥ في المائة ، مع امكان التعجيل بزيادته خلال النصف الثاني من العقد كي يتسنى على الاقل اتخاذ خطوة اولى متواضعة في سبيل تضيق الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية في مستويات المعيشة . ويمثل نمو المعدل المتوسط لنصيب الفرد بنسبة ٣ر٥ في المائة سنويا زيادة متوسط الدخل الفردى الى ضعف ما هو عليه الآن . اما في البلدان ذات الدخل الفردى الشديد الانخفاض فيجب السعى الى زيادة هذا الدخل الى ضعفه خلال مدة اقل من تلك .

(١٥) وهذا الهدف المنشود لنمو متوسط الدخل الفردى محسوب على اساس ان متوسط معدل الزيادة السنوية في عدد سكان البلدان المتنامية يبلغ ٢ر٥ في المائة ، اى اقل من متوسط المعدل المقدر حاليا لتلك الزيادة في السبعينات . وفي هذا الصدد ، يجب على كل بلد متنام ان يرسم الاهداف الديموغرافية التي يريد لها لنفسه في اطار خطاته الانمائية القومية .

(١٦) وبلوغ معدل نمو سنوى في الانتاج الاجمالي للبلدان المتنامية خلال العقد لا يقل في متوسطه عن ٦ في المائة محناه حدوث زيادة سنوية متوسطة :

(أ) بمعدل ٤ في المائة في الانتاج الزراعي ؛

(ب) وبمعدل ٨ في المائة في الانتاج الصناعي .

(١٧) اما بلوغ الهدف العام للنمو بنسبة لا تقل عن ٦ في المائة سنويا فيقتضي حدوث زيادة سنوية متوسطة :

(أ) بمعدل ٥ر٠ في المائة في نسبة الادخار الداخلي الاجمالي الى الانتاج الاجمالي بحيث ترتفع هذه النسبة الى حوالي ٢٠ في المائة من الآن حتى سنة ١٩٨٠ ؛

(ب) وبمعدل يقل قليلا عن ٧ في المائة في الصادرات .

(١٨) ولما كان الضرر النهائي من الانماء هو توفير المزيد والمزيد من الفرص لتعسين احوال معيشة الناس كافة ، فان من الضروري توزيع الدخل والثروة توزيعا اثرا ناصفا لتعزير كل من العدالة الاجتماعية وكفاءة الانتاج ، ورفع مستوى العمالة بدرجة محسوسة ، وزيادة ضمان الدخل ، وتوسيع وتعسين اسباب التعليم والصحة والتغذية والسكن والرعاية الاجتماعية ، وحفظ البيئة . وهكذا ينبغي ان يتلائم حدوث التغييرات النوعية والهيكلية في المجتمع مع الاسراع بالنمو الاقتصادي ، كما ينبغي الاقلال بدرجة محسوسة من الفروق القائمة اقليمية كانت ام قارية ام اجتماعية . وهذه الاهداف هي عوامل معددة لحملة الانماء فضلا عن كونها النتائج النهائية التي يرمى اليها الانماء ؛ ولهذا يجب اعتبارها اجزاء لا تتجزأ من عملية دينمية واحدة ، وهي تتدأ باتخاذ نهج موعدها بشأنها على الوجه الآتي :

(أ) على كل بلد متنام ان يرسم اهدافه القومية فيما يتعلق بالعمالة على نحو يكفل استيعاب اوجه النشاط ذات الطابع الحضري لنسبة متزايدة من سكانه الحاملين والاقبال بدرجة ملموسة من البطالة والعمالة الناقصة ؛

(ب) يوجه اهتمام خاص الى الحاق جميع الاطفال الذين في سن الدراسة الابتدائية بالمدارس ، والسعي لتعسين نوعية التعليم في جميع المستويات ، والاقبال من الامية الى درجة محسوسة ، واعادة توجيه البرامج التعليمية على وجه يخدم الحاجات الانمائية ، وانشاء المؤسسات العلمية والتقنية وتوسيعها بحسب الاقتضاء ؛

(ج) على كل بلد متنام ان يضع برنامجا صحيا متسقا للوقاية من الامراض ولعلاجها ولرفع مستوى الصحة العامة .

(د) تعسن مستويات التغذية سواء من حيث متوسط السعرات الحرارية المستمدة من الاغذية او من حيث مستويات البروتيني ، مع توجيه اهتمام خاص الى احتياجات فئات السكان القليلة المناعة ؛

(هـ) توسع مرافق السكن ، ولا سيما للفئات ذات الدخل المنخفض ، مع الحرص على معالجة مساوئ النمو الحضري غير المخطط وتغلب المناطق الريفية ؛

(و) يبرز رفاه الاطفال ؛

(ز) تتقل مشاركة الشباب التامة في عملية الانماء ؛

(ح) يشجع على ادماج المرأة في المجهود الانمائي الكلي .

جيم - تدابير السياسة العامة

(١٩) تقتضي الضايات والاهداف المبينة اعلاه ان تبذل جميع الشعوب والحكومات مجهودا متصلا لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المتنامية عن طريق رسم وتنفيذ مجموعة منسقة من تدابير السياسة العامة . والحكومات ، منفردة ومجموعة ، تعلن رسميا عزمها على اعتماد وتنفيذ التدابير المنصوص عليها ادناه ، وتعدها في ذلك روح المشاركة البناءة والتعاون القائمة على تبادلا مصالحها والرامية الى المساعدة على ايجاد نظام رشيد لتقسيم العمل على الصعيد الدولي ، فضلا عن رغبتها في التعبير عن ارادتها السياسية لتعميق هذه الضايات والاهداف وتصميمها الجماعي على ذلك .

(٢٠) ينظر الى هذه التدابير في سياق دينامي يتناوى على مواصلة تقييمها لكفالة تنفيذها الفعال وتعديلها في ضوء التاورات الجديدة ، بما فيها الآثار البعيدة المدى لسرعة التقدم التكنولوجي ، وعلى البحث عن مجالات اتفاق جديدة وتوسيع ما هو موجود منها . وتقوم منظمات الامم المتحدة بتقديم المساعدة المناسبة في تنفيذ هذه التدابير وفي البحث عن سبل جديدة للتعاون الدولي في سبيل الانماء .

١ - التبادل التجاري الدولي

(٢١) تبذل جميع الجهود اللازمة لتأمين القيام بعمل دولي قبل ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢ ؛ يشمل ، عند الاقتضاء ، عقد اتفاقات او ترتيبات دولية بشأن السلع الاساسية المذكورة في القرار ١٦ (الدورة ٢) الذي اتخذه في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٨ (٢) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في دورته الثانية ، وذلك وفقا للاجراء الذي اتفق عليه في تلك الدورة ، وعلى اساس جدول زمني للنظر في تلك المواضيع يقوم باعداده المؤتمر .

(٢٢) يحاد النظر باستمرار في السلع الاساسية التي هي الآن محل اتفاقات او ترتيبات دولية بقصد دعم تطبيق تلك الاتفاقات او الترتيبات والقيام ، عند الاقتضاء ، بتجديد الاتفاقات او الترتيبات التي يقترب موعد انتهاء مدتها .

(٢٣) عند عقد اتفاقات بشأن السلع الاساسية تنص على استخدام مخزون احتياطي او عند اعادة النظر في مثل هذه الاتفاقات ، يؤخذ بعين الاعتبار ، عند الضرورة ، كل مورد ممكن من موارد التمويل المسبق لامثال هذه المخزونات .

(٢٤) تبذل الجهود للوصول ، قبل الدورة الثالثة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائتماء ، الى اتفاق على مجموعة من المبادئ العامة المتعلقة بسياسة تحديد الاثمان يهتدى بها في اجراء المشاورات واتخاذ التدابير بشأن كل سلعة مفردة من السلع . ويكون من الاهداف ذات الاولوية بين الاهداف سياسة تحديد الاثمان توجيه اهتمام خاص الى تأمين اثمان ثابتة مجزية عادلة بقصد زيادة حصيلة القطاع الاجنبي الناجمة عن تصدير المنتجات الاولية من البلدان المتنامية .

(٢٥) لا تضح البلدان المتقدمة النمو حواجز جمركية او غير جمركية جديدة ولا تقيم المزيد منها في وجه استيراد المنتجات الاولية التي تكون لها اهمية خاصة بالنسبة الى البلدان المتنامية .

(٢٦) تمنح البلدان المتقدمة النمو اولوية لخفض او لالغاء الرسوم وغيرها من الحواجز المقامة في وجه استيراد المنتجات الاولية التي يكون تصديرها ذا اهمية بالنسبة الى البلدان المتنامية ، ومن بينها المنتجات الاولية المعالجة او نصف المعالجة ، وذلك عن طريق عمل دولي مشترك او عمل انفرادي وعلى نحو يكفل توسيع مجال دخول البلدان المتنامية الى الاسواق العالمية ونمو اسواق منتجاتها القادرة على المنافسة في الحاضر او في المستقبل . ويستعان على تحقيق هذا الهدف بمواصلة المشاورات بين الحكومات والاكتار منها بقصد الوصول الى نتائج ملموسة هامة في اوائل العقد . ويسعى الى تحقيق هذه النتائج قبل ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢ .

(٢٧) يراعى في تنفيذ احكام الفقرتين ٢٥ و ٢٦ اعلاه القرارات والاتفاقات التي وصل الى سبيل اليها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائتماء او غيره من الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات المختصة التابعة لمجموعة مؤسسات الامم المتحدة .

(٢٨) تعمل البلدان المتقدمة النمو على زيادة اهتمامها ، في اطار البرامج الثنائية او المتعددة الاطراف ، على رفد موارد البلدان المتنامية في مساعيها الى التعجيل بتنويع اقتصادياتها بقصد زيادة انتاج وتصدير منتجاتها المصنوعة ونصف المصنوعة ، فضلا عن المعالجة ونصف المعالجة ، والتوسع في انماط صادراتها على وجه يكفل ترجيح السلع التي تكون محل طلب ناشط نسبيا ، وزيادة انتاج الاغذية في البلدان التي تعاني نقصا فيه . ويكون انشاء صناديق مخصصة للتنويع احد عناصر الترتيبات المتعلقة بالسلع الاساسية كلما رؤى ان انشاءها امر تقتضيه الضرورة .

(٢٩) تتخذ قدر الاستعانة تدابير مناسبة ، من بينها تدابير التمويل ، للاضلاع بأعمال بحث وائتماء مركزة ترمي الى تحسين احوال الاسواق وكفاءة التكلفة والتنويع الاغراض النهائية التي تستخدم فيها المنتجات الطبيعية التي تواجه منافسة من المنتجات التركيبية والبدائل . وتتعمد البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية المعنية ، في برامجها للمساعدة المالية والتقنية ، النظر بعين الاعتبار في الهبات المقدمة لمساعدة البلدان المتنامية التي تنتج منتجات طبيعية تلقى

منافسة شديدة من المنتجات التركيبية والبدايل، وذلك لكي تحينها على تنويع انتاجها عن طريق دخول مجالات انتاج جديدة من بينها معالجة المنتجات الالوية . ومتى كانت المنتجات الطبيعية قادرة على اشباع حاجات السوق العالمية الراهنة والمتوقعة ، فيمتنع ، في اطار السياسات القومية ، عن بذل اى تشجيع خاص لاستعدادات واستعمال منتجات تركيبية جديدة تنافسها منافسة مباشرة ، وذلك في البلدان المتقدمة النمو خاصة .

(٣٠) توسع وتمزز اجهزة التشاور في تصريف الفائض التي كانت موجودة في الستينات ، وذلك لتعاشي ما قد يعود به تصريف فوائض الانتاج او الاعتياطيات الاستراتيجية ، بما فيها تلك الخاصة بالمعادن ، من آثار ضارة بالتبادل التجارى العادى ، وللاقلال من مثل هذه الآثار الى اقصى حد ممكن ، ولأخذ مصالح البلدان ذات الفائض والبلدان ذات العجز جميعا بعين الاعتبار .

(٣١) يوجه اهتمام خاص الى توسيع وتنويع صادرات البلدان المتنامية من المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة وذلك لتمكينها بخاصة من ان تزيد مشاركتها في نمو التجارة الدولية بتلك السلع زيادة تتناسب واحتياجات الانماء .

(٣٢) وضع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ترتيبات تتعلق بتقرير معاملة تفضيلية معممة لامتيازات ممييزة وغير قائمة على المعاملة بالمثل ، لصادرات البلدان المتنامية في اسواق البلدان المتقدمة النمو ، وهي ترتيبات اعتبرت مقبولة لدى البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية جميعا . والدول التي تريد منح الافضليات عازمة على التماس المصادقة التشريعية او غيرها بأقصى سرعة ممكنة بقصد التعجيل قدر المستطاع بتنفيذ الترتيبات التفضيلية في سنة ١٩٧١ . وسوف تستمر الجهود الرامية الى ادخال المزيد من التحسين على هذه الترتيبات التفضيلية ، وذلك في اطار ديمى وفي ضوء اهداف القرار ٢١ (الدورة ٢) الذى اتخذته مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في دورته الثانية في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٨ (٣) .

(٣٣) تمتنع البلدان المتقدمة النمو ، في الاحوال العادية ، عن تعزيز العواجز الجمركية وغير الجمركية المقامة عاليا في وجه صادرات البلدان المتنامية ، كما تمتنع عن وضع عواجز جمركية او غير جمركية جديدة أو اتخاذاية تدابير تمييزية متى كان ذلك يؤدي الى جعل الاعوال اقل ملائمة لدخول المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة التي يهيم امر تصديرها بالبلدان المتنامية الى الاسواق .

(٣٤) تواصل الحكومات المشاورات بينها وتضاعفها بقصد القيام في اوائل العقد بانفاز التدابير الرامية الى خفض العواجز غير الجمركية التي تمس تجارة المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة

التي يهيم امرها البلدان المتنامية والى الغائها بالتدرج ؛ كما تسعى الى تنفيذ مثل هذه التدابير قبل ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢ . ويؤخذ بحمين الاعتبار في تلك المشاورات جميع فئات المنتجات المعالجة ونصف المعالجة التي يهيم امر تصديرها البلدان المتنامية .

(٣٥) تنأثر البلدان المتقدمة النمو ، اذ رآها منها لأهمية تيسير أمر زيادة وارداتها من البلدان المتنامية ، في القيام في اوائل العقد باتخاذ التدابير اللازمة ، والحمل ان امكن على وضع البرنامج اللازم ، للمساعدة في تصحيح وضع الصناعات وتكييفها ، هي والعاملين فيها ، في العمالات التي قد تتضرر فيها تلك الصناعات او يخشى عليها الضرر من جراء زيادة واردات المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة من البلدان المتقدمة النمو .

(٣٦) تضاعف البلدان المتنامية جهودها للاكثار من الاستعانة بالدعاية التجارية اداة لزيادة صادراتها الى البلدان المتقدمة النمو والى سائر البلدان المتنامية جميعا . وتتاح لهذا الغرض مساعدة دولية فعالة .

(٣٧) يحرص على معرفة نوع الممارسات التجارية التقييدية التي تؤثر اثرا خاصا في تجارة البلدان المتنامية وفي انماء هذه البلدان ، وذلك للنظر في التدابير المناسبة لعلاجها كي يتسنى الوصول الى نتائج ملموسة هامة في اوائل العقد . وتبذل الجهود لتحقيق هذه النتائج قبل ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢ .

(٣٨) تولي البلدان الاشتراكية في اوربا الشرقية المراعاة اللازمة ، عند تحديد هـ الأهداف النمية في خططها الاقتصادية الطويلة الاجل ، للحاجات التجارية للبلدان المتنامية ، وبخاصة لامكانيات الانتاج والتصدير لديها ، وتتخذ تدابير مناسبة ترمي الى اعداد اقصى زيادة ممكنة في وارداتها من السلع الأولية من البلدان المتنامية والى تنويع هذه الواردات ، كما تتخذ تدابير تجعل من وارداتها من المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة من البلدان المتنامية عنصرا متسعا المقدار في مجموع وارداتها من المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة . وتعمل كذلك على تنويع هيكل تجارتها مع البلدان المتنامية فضلا عن التوزيع الجغرافي لهذه التجارة كي يتسنى لأكبر عدد ممكن من البلدان المتنامية ان تستفيد اقصى الاستفادة من تلك التجارة . وتتخذ الدول الاشتراكية في اوربا الشرقية ما يلزم من التدابير لكي تنفذ تمام التنفيذ في بداية العقد ، وفي موعد لا يتجاوز سنة ١٩٧٢ على اية حال ، ما ورد من توصيات في الجزء ' ثانيا ' من القرار ١٥ (الدورة ٢) الذي اتخذه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٦٨ (٤) خلال دورته الثانية . ولما لم تكن توجد ، في الوقت الحاضر ، طريقة موعدة قابلة للتطبيق لا دخال نألام تعدد الاطراف في علاقات المدفوعات بين البلدان المتنامية والبلدان الاشتراكية ، فان من

المستحسن ادخال او زيادة بعض عناصر المرونة وجوانب نظام تحديد الاطراف شيئا فشيئا في امثال اتفاقات المدفوعات هذه ، وذلك عن طريق اجراء المشاورات المناسبة بين البلدان المعنية ، مع مراعاة بعض الظروف وانماط التبادل التجارى المحددة .

٢ - توسيع التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى والتكامل الاقليمي بين البلدان المتنامية

(٣٩) تواصل البلدان المتنامية جهودها للتفاوض في عقد واعمال تعهدات جديدة بشأن تعميق خطط التكامل الاقليمي ودون الاقليمي او تطبيق التدابير الرامية الى توسيع التبادل التجارى بينها ، وتعمل بخاسة على وضع ترتيبات تجارية تفضيلية تعود بالنفع على الاطراف جميعا ويكون من شأنها تشجيع التوسع في الانتاج وفي التبادل التجارى على نحو رشيد منفتح على الخارج ، وتعاشي الاضرار المسرف بالمصالح التجارية للخير ، بما فيهم البلدان المتنامية الاخرى .

(٤٠) تساند البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقى مبادرات البلدان المتنامية في مجال التعاون الاقليمي ودون الاقليمي ، وذلك بتقديم المساعدة المالية والتقنية او بتدابير تتخذها في ميدان السياسة التجارية . وتنظر على وجه التعديد ، في هذا الصدد ، في نوع الدعم الذى يمكن ان تزجيه الى اية اقتراحات ملموسة قد تتقدم بها البلدان المتنامية . اما البلدان الاشتراكية في اوربوا الشرقية ، فتقدم مساندةها الكاملة ، في اطار نظامها الاجتماعى - الاقتصادى ، لجهود البلدان المتنامية في سبيل توسيع التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى والتكامل الاقليمي بينها .

٣ - الموارد المالية للانماء

(٤١) من واجب البلدان المتنامية ان تتحمل المسئولية الاساسية في تمويل انماها ، وهي تتعملها فعلا . وهذا ما يجعلها تستمر في اتخاذ تدابير قوية لتعبئة موارد ها المالية المعلىة بئل انواعها تعبئة اكل ولتقالة استخدام الموارد المتاحة ، الداخلى منها والخارجية ، على انجع الوجوه . وتحققا لهذا الغرض ، تتبع تلك البلدان سياسات ضريبية ونقدية سليمة وتعمل ، عسب الاقتضاء ، على ازالة العقبات النامية عن طريق اعتماد الاصلاحات التشريعية والادارية المناسبة . وتهتم البلدان المتنامية اهتماما خاصا بأن تتخذ ، حسب الاقتضاء ، الخطوات المناسبة لترشيد وتعزيز نظامها لادارة الضرائب وان تضطلع بالتدابير اللازمة للاصلاح الضريبي . وتعرض هذه البلدان على مراقبة الزيادة في نفقاتها العامة الجارية مراقبة دقيقة بقصد تخصيص اكبر قدر ممكن من الموارد للاستثمار . وتبذل الجهود لتعسين كفاءة المشروعات العامة كي تسهم بنصيب متزايد في الموارد الاستثمارية . كما انها لن تألوجهدا في تعبئة المدخرات الخاصة عن طريق المؤسسات المالية وجمعيات الادخار وصناديق توفير البريد وغيرها من اساليب الادخار ، وكذلك عن طريق

الاثار من فرض الادخار لأغراض محددة مثل التعليم والسكن . اما المدخرات المتاحة ، فتخصص
للمشروعات الاستثمارية وفقا لأولوياتها الانمائية .

(٤٢) على كل بلد متقدم اقتصاديا ان يضمن ، من الآن حتى سنة ١٩٧٢ ، الى تقديم
تحويلات مالية الى البلدان المتنامية لا يقل مبلغها الصافي عن ١ في المائة من انتاجه القومي
الاجمالي بأثمان السوق وفي شكل مدفوعات فعلية ، مع اعتبار الوضع الخاص للبلدان التي تزيد
وارداتها من رؤوس الاموال على صادراتها منه . وتسعى البلدان المتقدمة النمو التي حققت هذا
الهدف من قبل الى الابقاء على مستوى تحويلاتها المالية الصافية والنذر في زيادتها عند الامكان .
اما البلدان المتقدمة النمو التي لا تستدعي تحقيق هذا الهدف حتى سنة ١٩٧٢ ، فتسعى الى
تحقيقه في موعد لا يتجاوز سنة ١٩٧٥ .

(٤٣) ادراكا للأهمية الخاصة للذو الذي لا يمكن ان تقوم به الا المساعدة الانمائية
الرسمية ، ينبغي ان يقدم الجزء الأكبر من التحويلات المالية في شكل مساعدة انمائية رسمية . ويزيد
كل بلد متقدم اقتصاديا شيئا فشيئا من مقدار مساعدته الانمائية الرسمية للبلدان المتنامية ويبدل
قصاراه للوصول في منتصف العقد الى مبلغ ادنى صاف قدره ٠.٧ في المائة من انتاجه القومي
الاجمالي بأثمان السوق .

(٤٤) تبذل البلدان المتقدمة النمو الاعضاء في لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة
التعاون والائماء الاقتصاد بين قصاراها للوصول في اقرب وقت ممكن ، وعلى اية حال قبل ٣١ كانون
الاول (ديسمبر) ١٩٧١ ، الى المعايير الواردة في ملحق التوصية الصادرة في سنة ١٩٦٥ بشأن
الاحكام والشروط المالية ، الذي اعتمدته لجنة المساعدة الانمائية في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٦٩ (٥) .
وهي ترمي الى تيسير وتنسيق احكام وشروط المساعدة التي تقدم الى البلدان المتنامية . وتتأثر
البلدان المتقدمة النمو في اتخاذ تدابير ترمي الى تيسير الشروط اكثر من ذي قبل كما تسعى
الى الوصول الى تقديرات لظروف كل بلد بعينه من البلدان المتنامية والى تنسيق اوثق للاحكام
التي يقدم كل بلد من البلدان المتقدمة النمو على اساسها مساعدته الى كل بلد من البلدان
المتنامية . كذلك تنظر البلدان المتقدمة النمو ، في اطار التطورات الجديدة في سياستها المتعلقة
بالمساعدة ويقصد احراز نتائج جوهريه ملموسة حتى نهاية العقد ، فيما ورد في القرار ٢٩
(الدورة ٢) الذي اتخذته مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائماء في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٦٨ (٦) .

(٥) منظمة التعاون والائماء الاقتصاديين ، المساعدة الانمائية ، دراسة سنة ١٩٦٩ ،

المرفق الثالث .

(٦) اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائماء ، الدورة الثانية ، المجلد الاول والتصويبان

١ و ٣ والاضافتان ١ و ٢ ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.68.II.D.14) ،

خلال دورته الثانية ، او قدم في المعافل الدولية الاخرى ، من اقتراحات تدعو الى زيادة تيسير
المهام المعونة وشروطها .

(٤٥) وفي ضوء القرار ذى العلاقة الصادر عن المؤتمر في دورته الثانية ، تكون المساعدة
المالية ، من حيث المبدأ ، غير مقيدة . ومع تعذر اطلاق المساعدة من القيود في جميع الحالات ،
تتخذ البلدان المتقدمة النمو عاجلاً وبالتدرج ما تستطيع اتخاذه من التدابير في هذا الخصوص
للتقليل من مدى تقييد المساعدة ، وللتخفيف من اية آثار ضارة قد تنجم عن ذلك . وعين تقييد
القروض بمصادر معينة ، فان البلدان المتقدمة النمو تتحرى الى اقصى حد ممكن اتاحة امثال هذه
القروض لكي تستعملها البلدان المستفيدة في شراء السلع والخدمات من بلدان متنامية اخرى .

(٤٦) توجه المساعدة المالية والتقنية الى تعزيز تقدم البلدان المتنامية الاجتماعي
والاقتصادي لا غير ، وعلى البلدان المتقدمة النوان تمتنع عن استعمالها على اي وجه يخل بالسيادة
القومية للبلدان المستفيدة .

(٤٧) تعمل البلدان المتقدمة النمو على ان تتيح الى اقصى حد ممكن دفقا متزايدا من
المعونة الطويلة الاجل بصورة مستمرة ، كما تعمل على تبسيط اجراءات منح المعونة والتعجيل
بصرفها فعلاً .

(٤٨) تحسن الترتيبات المتعلقة بالتنبؤ بأزمات الديون وياتقائها مقدما ان امكن . وتساعد
البلدان المتقدمة النمو في منح وقوع امثال تلك الازمات عن طريق توفير المعونة باحكام وشروط مناسبة ،
كما تساعد البلدان المتنامية في ذلك عن طريق اتباع سياسات سليمة لادارة الديون . اما ان نشأت
صعوبات في هذا المجال برغم هذا ، فتكون البلدان المعنية مستعدة لمعالجتها المعالجات
المعقولة في اطار هيئة مناسبة بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية ، ومع الاستفادة من كل الطرق
المتاحة بما فيها ، اذا اقتضت الضرورة ، تدابير معينة من امثال تعديد آجال جديدة لسداد
الديون القائمة واعادة تمويلها وفقا لاحكام وشروط مناسبة .

(٤٩) يزداد الى اقصى حد ممكن حجم الموارد التي تتاح عن طريق المؤسسات المتعددة
الادراف للمساعدة المالية والتقنية ، وتستحدث الاساليب التي تمكن هذه المؤسسات من القيام بدورها
على افضل الوجوه .

(٥٠) تتخذ البلدان المتنامية تدابير مناسبة لاجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة
وتشجيعها وحسن استخدامها ، آخذة في ذلك بعين الاعتبار نوع المجالات التي يجب ان تلتمس
لها امثال رؤوس الاموال هذه وما للشروط المؤدية الى استقرار الاستثمار من اهمية في اجتذابها .
وتنظر البلدان المتقدمة النمو ، من ناحية اخرى ، في اتخاذ المزيد من التدابير لتشجيع تدفق رؤوس
الاموال الخاصة الى البلدان المتنامية . ويتوخى في توظيف الاستثمارات الخاصة الاجنبية فسي

البلدان المتنامية اتفاقها والاهداف الانمائية والاولويات المقررة في الخطط القومية لهذه البلدان . وعلى اصحاب الاستثمارات الخاصة الاجنبية في البلدان المتنامية ان يسعوا الى زيادة مشاركة اهل البلاد في شئون التنظيم والادارة ، والى استخدام وتدريب الايدي العاملة المحلية ، بما فيها الموظفين الاداريون والفنيون ، والى اشراك رؤوس الاموال المحلية ، واعادة استثمار الارباح . وتبذل الجهود للمساعدة على تحسين تفهم حقوق وواجبات البلدان المستضيفة والبلدان المصدرة لرؤوس الاموال جميعا فضلا عن حقوق وواجبات المستثمرين الافراد .

(٥١) في اطار البحث عن الوسائل المناسبة لمعالجة مشكلة اختلال الانماء نتيجة للتقلبات السيئة في عضيلة صادرات البلدان المتنامية ، طالب الى المصرف الدولي للانشاء والتعمير ان يواصل جهوده في وضع خطة للتمويل الاضافي . والمصرف يدعو الى ايلاء المزيد من النظر لمسألة اتخاذ تدابير مالية اضافية في اقرب فرصة ممكنة .

(٥٢) فور توفر الخبرة الكافية في كيفية سير نظام حقوق السحب الخاصة ، يولى اهتمام جدي لامكان اقامة صلة بين تخصيص ارصدة احتياطية جديدة في اطار هذا النظام وبين منح تمويل انمائي اضافي لجميع البلدان المتنامية . وتبعت هذه المسألة ، على اية حال ، قبل تخصيص ايسة حقوق سحب خاصة في سنة ١٩٧٢ .

٤ - المعاملات غير المنظورة بما فيها النقل البحري

(٥٣) الغرض المنشود هو العمل ، عن طريق التدابير القومية والدولية ، على زيادة ايرادات البلدان المتنامية من التجارة غير المنظورة والاقبال الى اقصى حد من صافي المدفق الى خارج هذه البلدان من القطع الاجنبي بسبب معاملات غير منظورة ، من بينها النقل البحري . وسيسعى لتعميق هذا الغرض ، ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية اتخاذ التدابير في مجالات عديدة بالاشتراك ، عند الضرورة ، مع المؤتمرات البحرية ومجالس الشاحنين وغيرها من الهيئات المختصة ؛ ومن اهم تلك المجالات ما يلي :

(أ) يجب ان ينفذ خلال المقدم مبدأ قبول مؤسسات الملاحة القومية التابعة للبلدان المتنامية اعضاء متمتعين بكامل حقوق العضوية في المؤتمرات البحرية التي تتصل اعمالها بتجارتهما البحرية القومية ، ومشاركة هذه البلدان مشاركة متزايدة معسوسة في نقل الشحنات المتولدة عن تجارتها الخارجية ؛

(ب) كذلك يجب ان تدعو الحكومات المؤتمرات البحرية الى النظر بعين القبول وبسروح الانصاف وعلى اساس المساواة ، في ما تقدمه مؤسسات الملاحة القومية ، وبخاصة تلك التابعة للبلدان المتنامية ، من طلبات الاشتراك كاعضاء متمتعين بكامل حقوق العضوية في المؤتمرات المعنية بالعمليات التجارية المتصلة بالمواني الواقعة على طريق تجارتها الخارجية ، وذلك مع عدم الاخلال بالحقوق

والالتزامات المترتبة على عضوية تلك المؤتمرات وفقا لنص الفقرة ٤ من القسم الثاني من القرار ١٢ (الدورة ٤) الذي اتخذته لجنة النقل البحري في ٤ أيار (مايو) ١٩٧٠ (٧) ؛

(ب) تأمينا لمشاركة البلدان المتنامية مشاركة متزايدة مسموسة في نقل الشحنات البحرية ، وادراكا لضرورة قلب ما يشاهد حاليا من اتجاه نصيب البلدان المتنامية في اساطيل العالم التجارية الى التناقص بدلا من التزايد ، يجب تمكين البلدان المتنامية من تنمية اساطيلها البحرية التجارية ، القومية منها والمشاركة بين عدة بلدان ، عن طريق اتخاذ تدابير مناسبة تسمح لاصحاب السفن المنتمين اليها بالتنافس في سوق الشحن البحري الدولي والاسهام بذلك في الانماء السليم للنقل البحري .

(د) من الضروري كذلك ادخال تعديلات جديدة على نظام المؤتمرات البحرية ، والقضاء على كل اجحاف وتمييز فسي اساليب العمل التي تتبعها هذه المؤتمرات ان وجد ؛

(هـ) لدى تعدد اجور الشحن البحري وتحد يلها ، تولى المراعاة اللازمة لما يلي ، وذلك بالمقدار الممكن والمناسب من الناحية التجارية :

(' ١ ') عاجات البلدان المتنامية ، وجهودها لتشجيع الصادرات غير التقليدية على وجه التخصيص ؛

(' ٢ ') المشاكل الخاصة التي تواجهها اقل البلدان نموا بين البلدان المتنامية ، وذلك بغية تشجيع وترويج الصادرات والواردات ذات الأهمية بالنسبة الى هذه البلدان ؛

(' ٣ ') ادخال التعديلات المرفئية التي تؤدي الى تقليل كلفة العمليات الملاعية فيها ؛

(' ٤ ') التطورات التقنية في النقل البحري ؛

(' ٥ ') ادخال التحسينات في تنظيم التبادل التجاري .

(و) على حكومات البلدان المتقدمة النمو الاعضاء في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ان تعتمد ، بناء على طلب البلدان المتنامية في اطار اولوياتها الانمائية الكلية ، الى استيفاء النظر في امر منح البلدان المتنامية ، اما مباشرة او عن طريق المؤسسات الدولية ، مساعدة مالية وتقنية ، من بينها التدريب ، تكفل لها انشاء الاساطيل التجارية ، القومية منها والمشاركة بين عدة بلدان ، او توسيع امثال هذه الاساطيل ، بما فيها اساطيل ناقلات النفط وناقلات الشحنات السائبة فضلا عن تنمية مرافقها المرفئية وتعسينها . ويجب ان يوجه اهتمام خاص ، في اطار برامج المساعدة ،

(٧) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والانماء ، الدورة العاشرة ، الملحق رقم ٥

(TD/B/301) ، المرفق الاول ، ص ٢٢ .

الى مشاريع تنمية مرافق النقل البحري والمرافىء لأقل البلدان نموا بين البلدان المتنامية، والسعى
لخفض ما يكلفها النقل البحري من نفقات .

(ز) تبقى الأحكام والشروط التي تمنح للبلدان المتنامية بموجبها المعونة الشائبة
والاكتانات التجارية لتمكينها من شراء السفن قيد النظار المستمر، وذلك في ضوء قرارى مؤتمر الامم
المتعددة للتجارة والانماء المتعلقين بالموضوع، اى القرار ١٢ (الدورة ٢) الذى اتخذه المؤتمر
في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٦٨ (٨) والقرار ٦ (الدورة ٤) الذى اتخذته لجنة النقل البحري فى
٤ أيار (مايو) ١٩٧٠ (٦) ؛

(ح) يجب ان تكون اجور الشحن البحري وممارسات المؤتمرات البحرية وكفاية خدمات النقل
البحري وغيرها من المسائل التي تهم الشاعنين واصحاب السفن مما موضع مشاورات بين المؤتمرات
البحرية والشاعنين فضلا عن مجالس الشاعنين او الهيئات النيابية والسلطات العامة المعنية، عند
الاقتضاء . ويجب بذل كل جهد للتشجيع، عند الاقتضاء، على انشاء مجالس للشاعنين او هيئات
نيابية وعلى ادائها لصلها فضلا عن اقامة جهاز فعال للتشاور يهيئ للمؤتمرات البحرية التشاور
فيما بينها قبل اعلان التغييرات التي تدخلها على اجور الشحن البحري بوقت كاف ؛

(ط) نذرا الى ما بين البلدان الاعضاء في مؤتمر الامم المتعددة للتجارة والانماء والشاعنين
واصحاب السفن من مصلحة مشتركة في تدعيم المرافىء للاقلال من تكاليف النقل البحري واثابة اجراء
التخفيضات في اجور الشحن البحري، فان الضرورة تقتضي القيام خلال العقد بجهد قومي ودولي
مشترك للتشجيع على تنمية وتدعيم المرافىء المرفئية في البلدان المتنامية ؛

(ص) يجب ان تبقى مسائل كلفة النقل البحري ومستوى اجور الشحن البحري وهيكليها
وممارسات المؤتمرات وكفاية خدمات النقل البحري وما يتصل بها من مسائل قيد النظر في ادار مؤتمر
الامم المتعددة للتجارة والانماء، كما يجب عليه النظر في ادار برنامج اعمال جهازه الدائم، فى
التدابير الاضافية اللازمة لبلوغ الهدف المعدد في هذا الميدان .

(٥٤) تتخذ التدابير المناسبة لخفض كلفة التأمين واعادة التأمين، ولا سيما بالقلع الاجنبي،
بالنسبة الى البلدان المتنامية، مع اخذ الأخطار المؤمن ضدها في الاعتبار، وذلك للتشجيع
والمساعدة على نمو الاسواق القومية للتأمين واعادة التأمين في البلدان المتنامية، والقيام تعقيبا
لهذه الغاية بانشاء مؤسسات في هذه البلدان او على المستوى الاقليمي عين تدعو اليها الحاجة .

-
- (٨) اعمال مؤتمر الامم المتعددة للتجارة والانماء، الدورة الثانية، المجلد الاول والتصويبان
١ و ٣ والاضافتان ١ و ٢، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتعددة، رقم المبيع : E.68.II.D.14)،
ص ٤٦ .
(٩) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والانماء، الدورة العاشرة، الملحق رقم ٥ (TD/B/301)،
ص ٢١ .

(٥٥) تقوم البلدان المتنامية بتوسيع قواعدها السياحي عن طريق انشاء المقومات الهيكلية السياحية واتخاذ التدابير التشجيعية وتخفيف قيود السفر . وتزجج البلدان المتقدمة النمو مساعدتها في هذا الجهد ، فتحاول تعاشي فرض القيود النقدية على سفر المقيمين فيها الى البلدان المتنامية ، وتعتمد الى رفعها ، ان وجدت ، في اقرب وقت ممكن والى تيسير السفر الى البلدان المتنامية بخير ذلك من الوسائل .

٥ - تدابير خاصة لصالح اقل البلدان نموا بين البلدان المتنامية

(٥٦) ان هدف العقد هو الاسراع بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المتنامية كافة ، ولكن تتخذ تدابير خاصة لتمكين اقل هذه البلدان نمو من تذليل مصاعبها الخاصة . ويبدل كل جهد ممكن لكفالة التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستمر لهذه البلدان ولتعزيز قدرتها على الاستفادة التامة العادية من تدابير السياسة العامة التي تتخذ لأغراض العقد . وكلما اقتضت الضرورة ، توضع تدابير اضافية وتنفذ على المستويات القومية ودون الاقليمية والاقليمية والدولية . وتتأثر منظمات وهيئات الامم المتحدة في الاضطلاع في اوائل العقد ببرامج خاصة للتخفيف من عدة المشاكل الانمائية الدقيقة الخاصة بأقل البلدان نموا بين البلدان المتنامية ؛ وتقدم البلدان المتقدمة النمو مساعدتها في تنفيذ تلك البرامج .

(٥٧) وتقوم البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية ببذل الجهود المشتركة في اوائل العقد عن طريق برامجها للمساعدة التقنية وعن طريق تقديم المعونة المالية ، بما فيها المنح او القروض بشروط ميسرة للغاية ، لتلبية حاجات اقل البلدان نموا بين البلدان المتنامية وتعزيز قدرتها على استيعاب المساعدات . ويوجه اهتمام خاص الى حل مشكلة ندرة ذوى المؤهلات الفنية والادارية من اهل هذه البلدان ، والى تكوين المقومات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية ، والى استغلال هذه البلدان لمواردها الطبيعية ، والى مساعدتها في مهمة رسم الخطط الانمائية القومية وتنفيذها .

(٥٨) وتتخذ المنظمات القومية والدولية في اوائل العقد تدابير خاصة لتعسين قدرة اقل البلدان نموا بين البلدان المتنامية على توسيع هيكلها الانتاجي وتنويعه تمكينا لها من المشاركة التامة في التبادل التجارى الدولي . وفضلا عن ذلك ، يوجه اهتمام خاص ، في ميدان السلع الأولية ، الى السلع التي تهتم تلك البلدان ، كما تكون مصالحها محل الرعاية الواجبة عند عقد الاتفاقات المتعلقة بالسلع الاساسية . اما في ميدان المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة ، فيتوخى في صياغة التدابير الرامية الى خدمة مصلحة البلدان المتنامية بصددها جعل اقل البلدان نموا من بينها في وضع يمكنها من جني فوائد عادلة منها . ويولى اعتبار خاص لمسألة ادخال المنتجات ذات الاعمية

التصديرية بالنسبة الى البلدان المتنامية في النطاق العام للأفضليات . كذلك تولي البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية اهتماما خاصا الى حاجة البلدان المذكورة الى تحسين نوعية منتجاتها المعدة للتصدير فضلا عن اساليبها التسويقية لزيادة قدرتها على التنافس في الاسواق العالمية . وتعمل البلدان المذكورة ، بالتعاون مع غيرها من البلدان المتنامية ، على مضاعفة جهودها في سبيل تحقيق التعاون الاقليمي ودون الاقليمي ، كما تعمل البلدان المتقدمة النمو على تيسير مهمتها عن طريق تزويدها بالمساعدة التقنية واتخاذ التدابير المالية والتجارية الملائمة .

٦ - تدابير خاصة لصالح البلدان المتنامية غير الساحلية

(٥١) تولي المؤسسات المالية القومية منها والدولية الاهتمام اللازم للاحتياجات الخاصة للبلدان المتنامية غير الساحلية وذلك بتقديم المساعدة المالية والتقنية الكافية للمشروعات الرامية الى تنمية وتحسين ما تحتاج اليه هذه البلدان من مقومات هيكلية للنقل والمواصلات ، وبخاصة وسائل النقل ومرافقه الأكثر ملاءمة لها والمقبولة على السواء من بلدان السبور والبلدان المتنامية غير الساحلية المعنية . وتقوم جميع البلدان التي دعيت الى ان تصبح اطرافا في اتفاقية التجارة العابرة للبلدان غير الساحلية الموقعة في ٨ تموز (يوليه) ١٩٥٥ (١٠) ولم تفعل ذلك بعد ، ببحث امكانية التصديق على الاتفاقية او الانضمام اليها في اقرب موعد ممكن . ويراعى ، في تنفيذ التدابير الرامية الى مساعدة البلدان غير الساحلية على تذليل العقبات الناتجة عن وضعها غير الساعلي ، ما اتخذته او قد يتخذه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاعمال من قرارات في هذا الشأن .

٧ - العلم والتقنية

(٦٠) تيدل البلدان المتنامية ، مدعومة بالمساعدة المناسبة من بقية اعضاء المجتمع العالمي ، جهودا مشتركة لزيادة قدرتها على تطبيق العلم والتقنية على الاعمال كي يتسنى تضيق الهوة التقنية بشكل محسوس .

(٦١) تستمر البلدان المتنامية في زيادة نفقاتها على البحث والاعمال وتحاول ان تصل بها ، عند نهاية العقد ، الى مستوى متوسط ادنى يعادل ٥٠ في المائة من انتاجها الاجمالي . كما تسعى هذه البلدان الى ان تبت في شعوبها حسا بالمنهج العلمي بيد و اثره في جميع سياساتها الانمائية . ويوجه برنامج البحث الى تنمية التقنيات الملائمة لظروف ومتطلبات كل بلد ومنطقة . وتؤكد تلك البلدان تأكيدا خاصا على البحث التطبيقي وتسعى الى تنمية المقومات الهيكلية الاساسية للعلم والتقنية .

(٦٢) يتاح التعاون الدولي النامل لاقامة وتعزيز وتنسية الابحاث العلمية والنشاطات التقنية ذات العلاقة بتوسيع وتمصير اقتصاديات البلدان المتنامية . ويولى اهتمام خاص لتشجيع التقنيات المناسبة لهذه البلدان . وتبذل جهود بعمية مرعزة تتعلق بمشاكل مختارة يكون لحلها فعل العامل المساعد في التعجيل بالانماء . كذلك تقدم المساعدة لاقامة مؤسسات بعثية في البلدان المتنامية ولتوسيعها وتعميقها عند الاقتضاء ، وبخاصة على اساس اقليمي ودون اقليمي . وتبذل الجهود لتشجيع قيام تعاون وثيق بين النشاط العلمي لمراكز البحث والمشتغلين فيها بالبلدان المتنامية وبين النشاط العلمي لمراكز البعث والمشتغلين فيها بالبلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية الاخرى .

(٦٣) تشمل البلدان المتقدمة النمو، في اطار برامجها الفردية للمعونة وللمساعدة التقنية، على اعدادات زيادة كبيرة فيما تقدمه من معونة للدعم المباشر للحلم والتقنية في البلدان المتنامية خلال العقد . وينظر في اول دراسة للمنجزات من الدراسات المقرر اجراؤها كل سنتين في مسألة وضع هدف يساوي نسبة مئوية معددة من الانتاج القومي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو، مع العرص على ايلاء المراعاة التامة للعوامل المتعلقة بالموضوع . كذلك تزجي الدول المتقدمة النمو، في اطار برامجها البعثية والانمائية، مساعدها في التماس حلول للمشاكل المعددة التي تواجهها البلدان المتنامية وتسعى، تعقيفا لهذا الخرض، الى توفير الموارد الكافية . وينظر جديا، خلال اول دراسة للمنجزات من الدراسات التي تجرى كل سنتين، في مسألة وضع هدف معدد في هذا الصيدان . وتبذل البلدان المتقدمة النمو كل الجهود اللازمة لكي تنفق في البلدان المتنامية نسبة معسوسة من نفقاتها المخصصة للبحث والانماء وذلك على مشاكل معددة من مشاكل هذه البلدان . وتواصل البلدان المتقدمة النمو، بالتعاون مع البلدان المتنامية، استطلاع امكانية تنفيذ بعض مشروعاتها البعثية والانمائية في البلدان المتنامية . وتشجع المؤسسات والمنظمات الغاصة على تقديم المزيد من المساعدة للتوسع في اعمال البحث المفيدة للبلدان المتنامية ولتنويع تلك النشاطات . وتقوم البلدان المتقدمة النمو، في اطار سياساتها المتصلة بالمعونة وبالاستثمار، بمساعدة البلدان المتنامية في التعرف على التقنيات التي تلائم ظروفها وفي تجنب استهلاك الموارد النادرة بتقنيات غير ملائمة .

(٦٤) وتقوم البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية والمنظمات الدولية المختصة بوضع وتنفيذ برنامج لتشجيع نقل التقنيات الى البلدان المتنامية من جملة ما يشمله اعادة النظر في الاتفاقيات الدولية بشأن براءات الاختراع، والتعرف على ماهية العقبات التي تحترض سبيل نقل التقنية الى البلدان المتنامية والاقبال منها، وتيسير اتاحة التقنيات المشمولة وغير المشمولة ببراءات اختراع للبلدان المتنامية وفقا لانكاف وشروط منصفة معقولة، وتيسير استخدام التقنية المنقولة الى البلدان المتنامية بطريقة تساعد هذه البلدان على بلوغ اهدافها التجارية والانمائية، واستحداث تقنيات تناسب الهياكل الانتاجية للبلدان المتنامية وتدابير للتعجيل باستنباط التقنيات العملية .

٨ - الانماء البشرى

(٦٥) تقوم البلدان المتنامية التي تعتبر أن معدل نمو سائنها يعجز انماها باتخاذ التدابير التي تراها ضرورية وفقا لمفهوم الانماء لديها . وتقدم البلدان المتقدمة النمو مساندة لها في هذا المجال عند الطلب بالقدر الذى يتفق وسياساتها القومية وذلك عن طريق مد البلدان المتنامية بالوسائل اللازمة لتخطيط الاسرة ولاجراء المزيد من الابحاث . وتستمر المنظمات الدولية المعنية ، عند الاقتضاء ، في تقديم المساعدة التي قد تطلبها الحكومات المهمة بهذا الامر . ولا تعد هذه المساندة او المساعدة بد يلا من سائر اشكال المساعدة الانمائية .

(٦٦) تبذل البلدان المتنامية جهودا ناشطة لتحسين اعضاء اليد العاملة كي تتمكن من تديد اهداف كمية واقعية للعمالة ، كما تدقق النظار في سياساتها الضريبية والنقدية والتجارية وغيرها بقصد تشجيع كل من العمالة والنمو . وتقوم ايضا ، تحقيقا لهذه الاهداف ، بزيادة استثماراتها عن طريق تعبئة الموارد المحلية تعبئة اتم وزيادة اجتلاب المساعدة من الخارج . وعيشما يكون في الامكان الاختيار بين تقنيات متعددة ، تسعى البلدان المتنامية الى رفع مستوى العمالة بتصر استخدام التقنيات التي تعتمد على كثافة عنصر رأس المال على الاغراض التي يثبت ان استخدامها فيها يكون اقل كلفة بالقيمة الحقيقية واكثر كفاءة . وتيسر البلدان المتقدمة النمو هذه العملية باتخاذ تدابير ترمي الى اعدادات التخفيضات المناسبة في هياكل التبادل التجارى الدولي . وتقوم البلدان المتنامية ، في اطار استراتيجيتها المتعلقة بالعمالة ، بتوجيه اثيراهتمام ممكن الى العمالة الريفية ، كما تنار في الاضطلاع بمشروعات عامة تستخدم قوى عاملة تبقى لولا ذلك معطلة ، وتعتمد الى تعزيز المؤسسات القادرة على الاسهام في وضع سياسات بناءة في ميدان العلاقات الصناعية ومعايير مناسبة فيما يتصل باليد العاملة . وتقوم البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية بمساعدة البلدان المتنامية على بلوغ اهدافها المتعلقة بالعمالة .

(٦٧) تقوم البلدان المتنامية بوضع وتنفيذ برامج تعليمية تأخذ بعين الاعتبار حاجاتها الانمائية . وتوضع البرامج التعليمية والتدريبية بشكل يؤدي الى زيادة الانتاجية في المدى القصير وزيادة كبيرة والى الاقلال من تبديد الموارد . ويجرى التأكيد بخاصة على برامج اعداد المعلمين وعلى تهيئة المواد التي يمكن ان يستخدمها المعلمون في تدريس المناهج المقررة . وعند الاقتضاء ، يعاد النظار في المناهج وتطبيق اساليب جديدة تكفل تنمية المؤهلات على جميع المستويات على نحو يتناسب مع اشتداد سرعة النشاطات وتسارع التخفيضات الناجمة عن التقدم التقني . ويتوخى زيادة استخدام الوسائل العصرية ووسائل الاعلام العام وطرق التعليم الجديدة لرفع كفاءة التعليم . وبولى اتمام خاص للتدريب التقني والتدريب المهني ولاعادة التدريب . وتهيأ الوسائل اللازمة لرفع مستوى التعليم والكفاءة التقنية للقطاعات التي دخلت فعلا ميدان العمل المنتج فضلا عن الوسائل اللازمة لتعليم الراشدين . وتساعد البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية في مهمة توسيع نظم

التعليم في البلدان المتنامية وتحسينها ، وبخاصة عن طريق اتاحة بعض العناصر التعليمية التي تفتقر اليها كثير من البلدان المتنامية والمساعدة على تسهيل نقل الموارد التربوية من اعددها الى الآخر .

(٦٨) تركز البلدان المتنامية على ان تضع ، على الاقل ، برنامجا ادنى للمرافق الصحية يشمل مقومات هيكلية من المؤسسات ، بما فيها مؤسسات التدريب والبعث الطبيين ، وذلك بغية جعل الخدمات الطبية الاساسية في متناول نسبة معينة من سكانها قبل نهاية العقد . ويكون من بين هذه الخدمات ، الخدمات الصحية الاساسية للوقاية والعلاج ولتحسين الحالة الصحية . ويسعى كل بلد متنام الى توفير المياه الصالحة للشرب بمقادير كافية لنسبة معينة من سكانه الحضريين والريفيين جميعا بقصد بلوغ هدف ادنى في هذا المجال حتى نهاية العقد . وتساند البلدان المتقدمة النمو الى اقصى حد ممكن جهود البلدان المتنامية لرفع مستوياتها الصحية ، ولا سيما بمساعدتها في رسم الخطط اللازمة لتحسين الصحة وتنفيذ بعض اجزاء هذه الخطط ، بما في ذلك البحث وتدريب الافراد على جميع المستويات واتاحة الاجهزة والادوية . ويبدل مجهود دولي مشترك لشن حملة عالمية للقضاء قبل نهاية العقد ، وفي ابر عدد ممكن من البلدان ، على مرفأ وأكثر من الامراض التي لا يزال يعانيها الناس في كثير من البلدان . وتقوم البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية بمساعدة البلدان المتنامية في تخطيطها الصحي وفي اقامة المؤسسات الصحية .

(٦٩) تأخذ البلدان المتنامية بسياسات تتفق وبرامجها الزراعية والصحية ، سعيا منها الى سد حاجاتها الغذائية . وتشمل هذه السياسات استحداث وانتاج الاغذية الغنية بالبروتينات واستحداث اشكال جديدة من البروتين الغذائي والتوسع في استهلاكه . وتمدها البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية بالمساعدة المالية والتقنية لهذا الغرض ، بما فيها المساعدة اللازمة للابحاث الوراثية .

(٧٠) تأخذ البلدان المتنامية بسياسات قومية مناسبة لاشراك الاطفال والشباب في عملية الانماء ولكفالة مواجهة احتياجاتهم بصورة متكاملة .

(٧١) تتخذ البلدان المتنامية خطوات لتحسين السكن والمرافق المجتمعية المتصلة بالسكان في المناطق الحضرية والمناطق الريفية جميعا ، وبخاصة للفئات ذات الدخل المنخفض . وتسعى ايضا الى معالجة مساوئ الاتساع الحضري غير المخطط . والى الاضطلاع بتخطيط المدن على الوجه الذي تقتضيه الضرورة . ويبدل جهد خاص للتوسع في الاسكان القليل الكلفة عن طريق البرامج العامة والخاصة ومبادرات السكان انفسهم ، وكذلك عن طريق التعاونيات ، مع الحرص في ذلك قدر الامكان على استخدام المواد الخام المحلية والتقنيات التي تعتمد على كثافة عنصر العمل . وتقدم المساعدة الدولية المناسبة لهذا الغرض .

(٧٢) تضاعف الحكومات الجهود القومية والدولية لوقف تدهور البيئة البشرية ولا تخاف تدابير تؤدى الى تعميقها ولتشجيع القيام بنشاطات تساعد على حفظ التوازن بين البيئة والاحياء الذى يتوقف عليه بقاء الانسان .

٢ - زيادة الانتاج وتنويعه

(٧٣) تتخذ البلدان المتنامية خطوات معددة لزيادة الانتاج وتحسين الانتاجية بغية توفير السلع والخدمات اللازمة لرفع مستويات المعيشة وتعزيز الحيوية الاقتصادية . ومع ان المسؤولية عن اتخاذ تلك الخطوات تقع في اساسها على عاتق هذه البلدان نفسها ، فان تنفيذ السياسات الانتاجية يكون في اطار عالمي شامل من شأنه ان يؤدى الى استخدام موارد العالم الاستخدام الامثل الذى يحقق مصلحة البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتنامية جميعا . وتواصل المنظمات الدولية المعنية ابحاثها في مجال التقسيم الامثل للعمل الدولي كي تساعد البلدان منفردة ومجمعة في اختيار ما ياكلها الانتاجية والتجارية . وينظر كذلك في الدور الذى يمكن ان يقوم به القطاع العام والتعاونيات في زيادة الانتاج مع مراعاة الهيكل الاقتصادى والاجتماعي والخصائص المميزة لكل بلد .

(٧٤) يكون لممارسة البلدان المتنامية الممارسة الكاملة لسيادتها على مواردها الطبيعية دور هام في تحقيق غايات عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني واخدافه . وتتخذ البلدان المتنامية الخطوات لتنمية كل ما في مواردنا الطبيعية من امكانيات . وتبذل جهود مشتركة ، وبخاصة عن طريق المساعدة الدولية ، لتمكين هذه البلدان من جرد مواردنا الطبيعية بغية استخدامها استخداما ارشدا في جميع النشاطات المنتجة .

(٧٥) تقوم البلدان المتنامية في اوائل العقد برسم خطط ملائمة للزراعة - بما فيها تربية الحيوانات وصيد الاسماك والاحراج - ترمي الى كفاءة موارد غذائية اوفى من الناعيتين الكمية والنوعية والى تلبية حاجاتها الغذائية والصناعية ، وتوسيع امكانيات العمالة في الأرياف ، وزيادة خصيلة الصادرات . وتعتمد هذه البلدان ، عند الاقتضاء ، الى اصلاح النظم المقاربية على وجه يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية فضلا عن زيادة كفاءة الانتاج الزراعي . وتتخذ كذلك التدابير اللازمة لتوفير وسائل الري الكافية والاسمدة وانواع البذور المعسنة والادوات الزراعية المناسبة ؛ كما تتخذ الخطوات لتوسيع المقومات الهيكلية لمرافق التسويق والتخزين وشبكة خدمات الارشاد الزراعي ؛ وتعمل على زيادة وسائل الائتمان للمزارعين ، وتشجع التعاونيات على تنظيم الكثير من هذه النشاطات ؛ وتأخذ بالسياسات المناسبة لتعديد الاثمان الزراعية بوصفها ادوات مكملة لخطاتها الزراعية . اما البلدان المتقدمة النمو فانها تساند هذه الجهود بتزويدها بالبلدان المتنامية بالموارد التي تتيح لها الحصول على عناصر الانتاج الاساسية ، ومدتها بالمساعدة في اعمال البحث وفي انشاء المقومات

الهيكلية، ومراعاتها في سياساتها التجارية العاجات الخاصة للبلدان المتنامية. كذلك تقوم المنظمات الدولية بتقديم المساعدة المناسبة في هذا المجال .

(٧٦) تتخذ البلدان المتنامية خطوات موازية لهذه لتشجيع الصناعة على نمو يكفل الاسراع بتوسيع اقتصادياتها وتعصيرها وتنويعها ؛ وتتخذ التدابير لتأمين التوسع الكافي في الصناعات التي تستخدم المواد الخام المحلية ، والتي توفر المواد الضرورية للزراعة وللصناعات الاخرى ، والتي تساعد على زيادة عصفلة الصادرات ؛ وتسعى الى الحيلولة دون نشوء طاقات انتاجية عاطلة في الصناعات ، وذلك بالدخول الى تكوين التكتلات الاقليمية عند الامكان . وتساعد البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية في تصنيع البلدان المتنامية بالوسائل المناسبة .

(٧٧) تؤمن البلدان المتنامية التوسع الكافي في مقوماتها الهيكلية الاساسية عن طريق تنمية وسائل النقل والمواصلات ومصادر الطاقة لديها . وتسمى الى تحقيق هذا الغرض عن طريق التكتلات الاقليمية ودون الاقليمية حسب الاقتضاء . وتقدم اليها المساعدة الدولية المالية والتقنية لمساندة جهودها في هذا السبيل .

١٠ - وضع الخطط وتنفيذها

(٧٨) تقوم البلدان المتنامية ، حسب الاقتضاء ، بانشاء او تقوية اجهزتها التخطيطية ، بما فيها هيئاتها الاحصائية ، وذلك لوضع وتنفيذ خططها الانمائية القومية خلال العقد . وتعرض على جعل خططها الانمائية متسمة ، من ناحية ، بالواقعية ، ومن ناحية اخرى بما يكفي من الطموح لاستثارة خيال الناس فضلا عن جعلها متسمة بالتماسك الداخلي ومفهومة من الناس عامة ومقبولة منهم . ويبدل كل جهد لتأمين مساندة جميع فئات السكان للعملية الانمائية مساندة ايجابية ومشاركتهم الفعالة فيها . وتهتم هذه البلدان اهتماما خاصا بتوجيه وتنظيم اداراتها العامة على جميع مستوياتها بما يكفل حسن وضع خططها الانمائية وفعالية تنفيذها . وتلتزم ، عند الضرورة ، بالمساعدة الدولية في تنفيذ مهامها التخطيطية .

دال - دراسة الاهداف والسياسات وتقييمها

(٧٩) لابد من وضع ترتيبات مناسبة لمتابعة النظر الدقيق بانتظام في التقدم المعزز نحو تحقيق غايات العقد واهدافه لكي يتسنى التعرف على مواطن التقصير في تحقيقها والموامل التي تعطل هذا التقصير والتوصية بتدابير ايجابية تشمل غايات وسياسات جديدة متى اقتضى الامر . وتجري هذه الدراسات والتقييمات على مستويات مختلفة ، وتتناول البلدان المتنامية والبلدان المتقدمة النمو معا ، وتراعى فيها العاجة الى ترشيد الاجهزة القائمة ، وتجنب كل ازدواج في العمل لا داعي له او تكاثر اعمال التقييم .

(٨٠) ينشئ كل بلد متنام ، عند الاقتضاء ، جهازا للتقييم على المستوى القومي ويقويــــــــــــــــه ان وجــــــــــــــــد ، ويلتزم المساعدة الدولية لهذا الغرض كلما اقتضتها الضرورة . ويوجه اهتمام خاص لتحسين هيئات البرمجة والاعضاء القومية وتقويتها .

(٨١) اما التقييم على المستوى الاقليمي فتتح المسؤولية الرئيسية عن القيام به على اللجان الاقتصادية الاقليمية ومكتب الامم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت ، وذلك بالتعاون مع المصارف الانمائية الاقليمية والتكتلات دون الاقليمية ، وبمساعدة سائر منظمات الامم المتحدة .

(٨٢) يواصل كل من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائتمان ومنظمة الامم المتحدة للانمــــــــــــــــاء الصناعي والوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة استعراض التقدم المحرز في قطاعه او قطاعها وفقا للاجراءات المقررة من قبل معتمديها عند الحاجة .

(٨٣) تقوم الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي باجراء تقييم عام للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وذلك على اساس الدراسات المشار اليها اعلاه والتعليقات والتوصيات التي تتقدم بها لجنة التخطيط الانمائي وفقا للولاية المحددة التي يعهد بها اليها . ويقوم الامين العام ، على سبيل المساعدة في اتمام هذه المهمة ، باعداد وتقديم الوثائق والتقارير المناسبة . ويجري التقييم العام مرة كل سنتين ، ويكون ثاني تقييم بمثابة الاستعراض الخاص بمنتصف مدة العقد .

٤٥ - تعبئة الرأى العام

(٨٤) يتألف جزء اساسي من الاعمال التي تجرى خلال العقد من تعبئة الرأى العام في البلدان المتنامية والبلدان المتقدمة النمو معا لمساندة الاهداف والسياسات الموضوعية . وتواصل حكومات البلدان الأكثر تقدما وتخضع مساعيها لتعميق تفهم الجمهور لترابط الجهود الانمائية التي تبذل خلال العقد - وبخاصة الفوائد التي تعود على البلدان المذكورة من التعاون الدولي من اجل الانماء - ولضرورة مساعدة البلدان المتنامية في التحميل بتقدمها الاقتصادي والاجتماعي . والضرورة تقتضي التعريف على نعوام ووضح في البلدان المتقدمة النمو بالجهود التي تبذلها البلدان المتنامية نفسها لمواجهة متطلبات تقدمها الاقتصادي والاجتماعي . كذلك تواصل حكومات البلدان المتنامية توعية الناس على جميع المستويات بالفوائد وبالتضحيات المنتظرة ، والحصول على مشاركتهم التامة في تحقيق اهداف العقد . وينبغي ان تكون تعبئة الرأى العام من مسؤوليــــــــــــــــة الهيئات القومية اساسا ؛ ويمكن للحكومات ان تتنازل في انشاء هيئات قومية جديدة لتعبئة الرأى العام او تقوية ما هو موجود منها ، كما يمكن لها ، في المدى الطويل ، ان تزيد من توجيه مناهج التعليم نحو خدمة الاغراض الانمائية . ونظرا الى المساهمة الكبيرة التي يمكن ان يسهم بها القادة في تعبئة الرأى العام ، فلا غنى عن قيام السلطات المختصة بتحديد اهداف ملموسة . ويكون دور

منظمات الامم المتحدة مساعدة مختلف وسائط الاعلام القومية ، ولا سيما بتزويد ها بمعلومات اساسية كافية تكون بمثابة مادة لاعمالها ومصدر وحي لها . وهناك ايضا حاجة ماسة الى زيادة تنسيق نشاطات الاعلام التي تضطلع بها من قبل منظمات عديدة في نطاق مجموعة مؤسسات الامم المتحدة . ويحرص على توجيه الاعلام المنبثق من مصادر دولية اساسا الى تقوية الاحساس بالترابط والمشاركة اللذين تنطوي عليهما فكرة العقد .

الجلسة العامة ١٨٨٣
٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٠

القرار ٢٦٣٧ (الدورة ٢٥)
تنقيح قوائم الدول المؤهلة لعضوية
مجلس الانماء الصناعي

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى الفقرة ٤ من الجزء " ثانيا " من قرارها ٢١٥٢ (الدورة ٢١) المتخذ في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ بشأن منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ،
تقرر ادراج فيجي في القائمة " الف " من مرفق قرارها ٢١٥٢ (الدورة ٢١) .

الجلسة العامة ١٩١٢
١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠

*

* * *

نتيجة للقرار الوارد اعلاه ، تصبح قوائم الدول المؤهلة لعضوية مجلس الانماء الصناعي كما يلي :

الف - قائمة الدول المشار اليها في الفقرة ٤ (أ) من الجزء " ثانيا " من قرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (الدورة ٢١) :

انديونيسيا	اثيوبيا
اوغندا	الاردن
ايران	اسرائيل
باكستان	افريقيا الجنوبية
بوتسوانا	افغانستان